المحـور الثالـث: مجتمـع الكرامـة وتكافـؤ الفرص....نحـو دولـة اجتماعيـة قويـة تضمـن العيـش الكريـم لجميـع المواطنيـن

1. الدولة الاجتماعية الجديدة.... الكرامة حق وليست امتياز

يؤمـن الاتحـاد الاشـتراكي للقـوات الشـعبية بـأن الدولـة الاجتماعيـة ليسـت مجـرد منظومـة للدعـم أو الإعانـات، بـل هـي مشـروع مجتمعـي يضمـن الكرامـة الإنسـانية، ويكفـل الحـق فـي الصحـة والحمايـة الاجتماعيـة لجميـع المواطنـات والمواطنيـن، دون تمييـز أو إقصـاء ، حيـث يلتـزم الحـزب ببنـاء منظومـة صحيـة واجتماعيـة أكثـر عدالـة وفعاليـة، تجعـل المواطـن فـي صلـب السياسـات العموميـة، وتضمـن الولـوج المنصـف إلـى العـلاج، وتحسـن جـودة الخدمـات الصحيـة، وتوفـر الحمايـة الاجتماعيـة باعتبارهـا حقـا دسـتوريا وأحـد ركائـز الدولـة الاجتماعيـة.

الالتزام الأول: تعميم فعلي للحماية الاجتماعية

برنامج «الحماية للجميع»

- اسـتكمال تعميـم التغطيـة الصحيـة الإجباريـة مـع ضمـان الاسـتفادة الفعليـة مـن الخدمـات الصحيـة وليـس الاكتفـاء بالتسـجيل الإداري.
- توحيد مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية داخل منظومة وطنية أكثر عدالة ونجاعة.
- توسـيع التغطيـة الاجتماعيـة لتشـمل جميـع العمـال المسـتقلين والعامليـن فـي القطـاع غيـر المهيـكل.
- تبسيط مساطر الاستفادة ورقمنة جميع خدمات الحماية الاجتماعية.
- إحـداث نظـام موحـد لتبـادل المعطيـات بيـن مختلـف المؤسسـات الاجتماعيـة لضمـان سـرعة وشـفافية الخدمـات.

الالتزام الثاني: منظومة صحية في متناول الجميع

برنامج «الصحة حق»

- إعادة تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها بالمعدات الطبية الحديثة.
- بناء مستشفيات جامعية وإقليمية جديدة وفق الخريطة الصحية الوطنية.
- تعميم مراكز القرب الصحية بالمناطق القروية والجبلية والأحياء الهامشية.
- تقليص آجال الحصول على المواعيد والفحوصات والعمليات الجراحية.
- اعتمـاد نظـام وطنـي لتقييم جـودة الخدمـات الصحية وربـط تمويل المؤسسـات بنتائجها.

الالتزام الثالث: علاج ميسر يحمي القدرة الشرائية

برنامج «لا للعلاج المكلف»

- مراجعة السياسة الدوائية لتخفيض أسعار الأدوية الأساسية وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسة.
- توسيع قائمة العلاجات والأدوية التي تغطيها منظومة التأمين الصحي.
- تقليص النفقات المباشرة التي تتحملها الأسر عند العلاج الى اقل من 20 في المئة من كلفة العلاج الإجمالي.
- تشديد مراقبة أسعار الخدمات الطبية الخاصة وضمان شفافيتها.

الالتزام الرابع: الاستثمار في الرأسمال البشري الصحي

برنامج «أطباء وممرضون من أجل المغرب»

- رفع عدد مناصب التكوين في كليات الطب والصيدلة وعلوم التمريض والمعاهد الصحية للوصول الى نسبة 4,5 مقدم خدمات صحية لكل 1000 نسمة .
- توظيف أعداد إضافية من الأطباء والممرضين والأطر الصحية وفق حاجيات الجهات.
- تحفيز الأطر الصحية على الاستقرار بالمناطق القروية والنائية من خلال امتيازات مالية ومهنية وسكن وظيفي.
- تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات الصحية والرفع من جاذبية المهن الصحية.
- اعتماد برنامج وطني للتكوين المستمر وتطوير الكفاءات الطبية.

الالتزام الخامس: الصحة الرقمية في خدمة المواطن

برنامج «الملف الطبي الموحد»

- اعتماد ملف طبي رقمي موحد لكل مواطن يربط بين جميع المؤسسات الصحية العمومية والخاصة.
- رقمنة الوصفات الطبية والملفات الاستشفائية ونتائج التحاليل والأشعة.
- تطوير خدمات التطبيب عن بعد لفائدة المناطق النائية.
- إنشاء منصة وطنية لحجز المواعيد وتتبع المسار العلاجي.
- ضمان أعلى معايير حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني للبيانات الصحية.
- برنامج «البطاقة الصحية الذكية»

- إحداث بطاقة صحية وطنية ذكية موحدة مرتبطة بمنظومة التأمين الإجباري عن المرض، تتيح التعرف الفوري على حقوق المؤمن له داخل مختلف المؤسسات الصحية العمومية والخاصة.
- اعتماد نظام الأداء المباشر (Tiers Payant) الذي يمكن المؤمن له من أداء الجزء غير المغطى فقط، مع تكفل الصناديق المؤمنة بأداء حصتها مباشرة لفائدة المؤسسات الصحية دون الحاجة إلى مساطر التعويض التقليدية.
- ربط البطاقة الصحية بالملف الطبي الرقمي الموحد لتسهيل الولوج إلى المعلومات الصحية وتتبع المسار العلاجي للمريض.
- تعميم استعمال البطاقة الصحية لدى الأطباء والمصحات والمختبرات والصيدليات ومراكز الأشعة والمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة.

الالتزام السادس: حكامة صحية جديدة

برنامج «الصحة بالنتائج»

- اعتماد نظام وطني لتقييم أداء المؤسسات الصحية وفق مؤشرات الجودة ورضا المواطنين.
- منح المستشفيات العمومية استقلالية أكبر في التدبير مقابل التعاقد على النتائج.
- تعزيز الحكامة والشفافية في تدبير الميزانيات والصفقات الصحية.
- إشراك مهنيي الصحة وجمعيات المرضى في بلورة وتتبع السياسات الصحية.

مدرسة النجاح.....من مدرسة الانتظار إلى مدرسة الفرص والتميز

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن المدرسة العمومية هي الرافعة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن الاستثمار الحقيقي في المستقبل يبدأ من الاستثمار في التعليم. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق إصلاح تربوي جديد يجعل من المدرسة فضاء للتعلم والإبداع والمواطنة، ويعيد الثقة في التعليم العمومي، ويضمن لكل طفل مغربي تعليما جيداً، منصفاً، ومواكباً لتحولات العصر، وقادراً على إعداد أجيال تمتلك الكفاءات اللازمة لبناء اقتصاد المعرفة وتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد.

الالتزام الأول: القضاء على الهدر المدرسي

برنامج «النجاح للجميع»

- خفض معدل الهدر المدرسي إلى أقل من 2% في التعليم الإلزامي بحلول سنة 2030.
- تعميم نظام الإنذار المبكر لرصد التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة والتدخل المبكر لمعالجة أسباب التعثر.
- توسيع برامج الدعم الاجتماعي، من منح ونقل مدرسي وإطعام وإيواء، لفائدة الأسر المعوزة بالمناطق القروية وشبه الحضرية.
- إحداث مدارس الفرصة الثانية وبرامج إعادة الإدماج لفائدة المنقطعين عن الدراسة.
- تعزيز الدعم التربوي المجاني للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم.

الالتزام الثاني: تعليم أولي للجميع

برنامج «بداية متكافئة»

- تعميم التعليم الأولي المجاني وذي الجودة لفائدة جميع الأطفال من سن الرابعة.
- بناء وتجهيز وحدات للتعليم الأولي في جميع الجماعات القروية والأحياء الناقصة التجهيز.
- تكوين وتأهيل مربيات ومربي التعليم الأولي وفق معايير وطنية موحدة.
- اعتماد مناهج تربوية حديثة تنمي المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية للأطفال.
- إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في توسيع عرض التعليم الأولي.

الالتزام الثالث: مدرسة عمومية تستعيد الريادة

برنامج «المدرسة العمومية أولا»

- إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وتجهيزها بالمختبرات، والمكتبات، والفضاءات الرياضية والثقافية.
- تقليص الاكتظاظ عبر بناء مؤسسات جديدة وإحداث أقسام إضافية بالمناطق ذات الضغط الديمغرافي.

- مراجعة المناهج الدراسية بما يعزز التفكير النقدي، والابتكار، واللغات، والمهارات الرقمية، وقيم المواطنة.
- منح المؤسسات التعليمية استقلالية أكبر في التدبير مقابل التعاقد على النتائج.
- تطوير الحياة المدرسية والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية باعتبارها جزءاً من جودة التعليم.

الالتزام الرابع: المدرس أساس الإصلاح

برنامج «كرامة الأستاذ»

- تحسين الوضعية المادية والمهنية للأطر التربوية وفق نظام عادل ومحفز.
- إرساء منظومة وطنية للتكوين الأساسي والمستمر ترتبط بالمستجدات التربوية والرقمية.
- تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التعليمية وتوفير الوسائل البيداغوجية الحديثة.
- اعتماد مسارات مهنية قائمة على الكفاءة والتكوين والتميز.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي والحماية القانونية للأطر التربوية.

الالتزام الخامس: المدرسة الرقمية

برنامج «التعليم الذكي»

- تعميم الربط بالإنترنت عالي الصبيب في جميع المؤسسات التعليمية.
- تجهيز المدارس بالألواح التفاعلية، والحواسيب، والمختبرات الرقمية.
- تطوير منصات وطنية للتعليم الرقمي والمحتويات التعليمية المفتوحة.
- إدماج الذكاء الاصطناعي والبرمجة والمهارات الرقمية تدريجياً في المناهج الدراسية.
- تمكين جميع التلاميذ والمدرسين من هوية رقمية تعليمية وفضاء شخصي للتعلم والتقييم.

الالتزام السادس: مدرسة منفتحة على المستقبل

برنامج «مدرسة الكفاءات»

- ربط التعليم الثانوي والجامعي باحتياجات الاقتصاد الوطني والمهن المستقبلية.
- تعزيز تعليم اللغات الأجنبية مع ترسيخ مكانة اللغة العربية والانفتاح على الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية.
- تعميم التوجيه المدرسي والمهني المبكر لمساعدة التلاميذ على اختيار مساراتهم.
- إدماج التربية على البيئة، والمواطنة، وريادة الأعمال، والثقافة المالية، والابتكار ضمن المناهج.
- إحداث مجلس وطني لاستشراف الكفاءات المستقبلية وربط التخطيط التربوي بتحولات سوق الشغل.

الجامعة قاطرة التنمية...جامعة منتجة للمعرفة... ومصنعا للكفاءات ورافعة للتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الجامعة المغربية ليست مؤسسة للتعليم العالي فقط، بل هي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومجال لإنتاج المعرفة والابتكار، وحاضنة للكفاءات القادرة على قيادة التحول الاقتصادي للمغرب. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق إصلاح شامل لمنظومة التعليم العالي، يجعل الجامعة أكثر جودة، وأكثر انفتاحا على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وأكثر قدرة على إعداد خريجين يمتلكون المهارات التي يحتاجها اقتصاد المستقبل، بما ينسجم مع أهداف النموذج التنموي الجديد.

الالتزام الأول: توسيع العرض الجامعي

برنامج «جامعة القرب»

- إحداث 10 أقطاب جامعية جديدة بمختلف جهات المملكة، وفق حاجيات التنمية المجالية والتوزيع الديمغرافي.
- إنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة في الجهات التي تعرف خصاصا في العرض الجامعي.
- تطوير الجامعات متعددة التخصصات وربطها بالأقطاب الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية الجهوية.
- إحداث فروع جامعية بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة لتقريب التعليم العالي من الطلبة.
- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية عبر بناء مدرجات ومختبرات ومكتبات حديثة.

الالتزام الثاني: جامعة بجودة أفضل

برنامج «جامعة بدون اكتظاظ»

- خفض معدل الاكتظاظ داخل المدرجات والقاعات الجامعية عبر التوسع في البنيات التحتية.
- توظيف أطر أكاديمية وباحثين جدد لتقليص نسبة التأطير وتحسين جودة التكوين.
- رقمنة التدريس والخدمات الجامعية وتطوير التعليم المدمج.
- تحديث المختبرات والتجهيزات العلمية وفق المعايير الدولية.
- اعتماد نظام وطني لتقييم جودة الجامعات وربط جزء من التمويل بنتائج الأداء.

الالتزام الثالث: جامعة تؤهل للشغل

برنامج «من المدرج إلى سوق الشغل»

- مراجعة جميع المسالك الجامعية بشكل دوري وفق التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.
- إدماج التكوين في المهارات الرقمية، واللغات الأجنبية، وريادة الأعمال، والذكاء الاصطناعي ضمن مختلف التخصصات.
- تعميم التداريب الإلزامية داخل المقاولات والإدارات العمومية.
- إحداث مراكز جامعية للتوجيه والإدماج المهني ومواكبة الخريجين.
- تتبع قابلية تشغيل الخريجين واعتمادها مؤشرا لتقييم جودة التكوين.
- النتائج المنتظرة

الالتزام الرابع: حياة جامعية تحفظ كرامة الطالب

برنامج «الطالب أولاً»

- بناء أحياء جامعية جديدة وتأهيل الأحياء الحالية وفق معايير الجودة والسلامة.
- الرفع من الطاقة الإيوائية لتلبية الطلب المتزايد على السكن الجامعي.
- تحسين خدمات الإطعام، والنقل الجامعي، والتغطية الصحية، والدعم الاجتماعي للطلبة.
- رقمنة جميع الخدمات الجامعية، من التسجيل إلى المنح والسكن.
- إحداث فضاءات رياضية وثقافية ومراكز للدعم النفسي والاجتماعي داخل الجامعات.

الالتزام الخامس: جامعة في خدمة الاقتصاد الوطني

برنامج «شراكة من أجل التنمية»

- إبرام عقود شراكة بين الجامعات والمقاولات لتطوير التكوين والبحث العلمي والابتكار.
- إحداث مجالس جهوية تجمع الجامعات والقطاع الخاص لتحديد الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل.
- تشجيع المقاولات على تمويل البحث العلمي والكراسي الجامعية.
- تطوير حاضنات الأعمال ومراكز نقل التكنولوجيا داخل الجامعات.
- توجيه مشاريع التخرج والبحث العلمي نحو معالجة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

الالتزام السادس: جامعة مغربية تنافس عالميا

برنامج «جامعة 2035»

- إطلاق برنامج وطني لتدويل الجامعات المغربية وتعزيز شراكاتها مع أفضل الجامعات العالمية.
- استقطاب الأساتذة والباحثين المغاربة المقيمين بالخارج والكفاءات الدولية.
- دعم النشر العلمي وبراءات الاختراع والبحث التطبيقي.
- اعتماد نظام تمويل تنافسي للمشاريع البحثية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل على إدراج جامعات مغربية ضمن أفضل 500 جامعة عالمية، من خلال الاستثمار في الجودة، والبحث العلمي، والحكامة الجامعية.

توزيع عادل لثمار النمو...نمو اقتصادي ينعكس على معيش المواطنين

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن نجاح السياسات الاقتصادية لا يقاس فقط بمعدلات النمو أو حجم الاستثمارات، بل بمدى انعكاسها على تحسين مستوى عيش المواطن، وتعزيز قدرته الشرائية، وتقوية الطبقة الوسطى، وتقليص الفوارق الاجتماعية. لذلك يلتزم الحزب بإرساء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يجعل من العدالة في توزيع ثمار النمو أحد مرتكزات الدولة الاجتماعية، ويضمن أن يستفيد جميع المغاربة من الثروة الوطنية، وأن يتحول النمو الاقتصادي إلى فرص عمل، وأجور لائقة، وخدمات عمومية ذات جودة.

الالتزام الأول: أجور عادلة تواكب كلفة المعيشة

برنامج «العمل الكريم»

- الرفع التدريجي للأجور في القطاعين العام والخاص بما ينسجم مع تطور الإنتاجية وارتفاع كلفة المعيشة.
- مراجعة أشطر الضريبة على الدخل لرفع الدخل الصافي للأجراء وتحسين قدرتهم الشرائية.
- الرفع المنتظم للحد الأدنى للأجور مع ضمان احترامه في جميع القطاعات.
- إحداث آلية وطنية لمراجعة الأجور دوريا بناء على معدل التضخم وتطور الأسعار.
- تعزيز الحوار الاجتماعي وإبرام اتفاقات جماعية تضمن تحسين الأجور وظروف العمل.

الالتزام الثاني: طبقة وسطى قوية... ضمانة للاستقرار

برنامج «الطبقة الوسطى أولا

- اعتماد سياسة ضريبية واجتماعية تستهدف حماية وتنمية الطبقة الوسطى.
- توسيع الولوج إلى التمويل والسكن والتعليم والصحة لفائدة الأسر متوسطة الدخل.
- تحسين الخدمات العمومية بما يقلص اعتماد الأسر على الخدمات الخاصة المكلفة.
- إحداث مرصد وطني لتتبع أوضاع الطبقة الوسطى واقتراح السياسات الكفيلة بحمايتها.
- إدماج الطبقة الوسطى ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الالتزام الثالث: سكن لائق في متناول الطبقة الوسطى

برنامج «السكن الميسر»

- إطلاق برنامج وطني لدعم اقتناء السكن لفائدة الأسر متوسطة الدخل والشباب.
- إحداث آليات تمويل وقروض سكنية بشروط تفضيلية وأسعار فائدة منخفضة.
- تشجيع إنجاز مشاريع سكنية موجهة للطبقة الوسطى داخل المدن والمراكز الصاعدة.
- تعبئة العقار العمومي لتوفير وعاء عقاري بأسعار مناسبة لمشاريع السكن الميسر.
- تطوير برامج الإيجار مع إمكانية التملك، خاصة لفائدة الشباب والأسر حديثة التكوين.

الالتزام الرابع: كرامة اجتماعية للفئات الهشة

برنامج «الحد الأدنى للكرامة»

- إرساء حد أدنى مضمون للدخل لفائدة الأسر الأكثر هشاشة، في إطار منظومة موحدة للحماية الاجتماعية.
- ربط الاستفادة من الدعم الاجتماعي ببرامج الإدماج الاقتصادي والتكوين والتشغيل بالنسبة للأشخاص القادرين على العمل.
- تعزيز برامج دعم الأشخاص المسنين، وذوي الإعاقة، والأسر التي تعيل أطفالاً في وضعية هشاشة.
- توحيد قواعد الاستهداف الاجتماعي بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد لضمان العدالة والشفافية.
- تحسين فعاليات مؤشرات الدعم الاجتماعي بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنات والمواطنين
- تقييم دوري لبرامج الدعم الاجتماعي لضمان فعاليتها في الحد من الفقر والهشاشة.

الشباب هو الحل..من البطالة إلى المبادرة...
ومن انتظار الفرصة إلى صناعة المستقبل

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الشباب ليس عبئا على الدولة، بل هو أكبر رأسمال بشري يمتلكه المغرب، وأن الاستثمار في طاقات الشباب هو الاستثمار الأكثر مردودية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية جديدة للشباب تقوم على التشغيل، وريادة الأعمال، والابتكار، والمواكبة، والتمكين الاقتصادي، حتى يصبح كل شاب قادرا على الاندماج في الحياة الاقتصادية والمساهمة في بناء مغرب المستقبل.

الالتزام الأول: خطة وطنية لتشغيل الشباب

برنامج «200 ألف فرصة كل سنة»

الإجراءات

- إدماج ما لا يقل عن 200 ألف شاب وشابة سنويا في سوق الشغل من خلال برامج وطنية وجهوية للتشغيل.
- ربط الدعم العمومي للمقاولات بإحداث مناصب شغل موجهة للشباب.
- تحفيز المقاولات التي تشغل الشباب لأول مرة عبر إعفاءات من المساهمات الاجتماعية خلال السنوات الأولى.
- إطلاق برنامج وطني للتشغيل في القطاعات الواعدة، خاصة الصناعة، والاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة، والفلاحة الحديثة، والسياحة، والخدمات.
- اعتماد عقود إدماج مهني تضمن التكوين أثناء العمل وتحويلها إلى عقود شغل مستقرة.

الالتزام الثاني: المواكبة والتوجيه من أجل النجاح

برنامج «مراكز الفرص»

- إحداث مراكز جهوية للتوجيه والمواكبة والإدماج المهني في جميع جهات المملكة.
- توفير خدمات التوجيه المهني، والتكوين، والمواكبة الفردية لحاملي المشاريع والباحثين عن الشغل.
- إنشاء منصة رقمية وطنية تجمع عروض الشغل، والتكوين، والتمويل، وفرص الاستثمار.
- مواكبة الشباب في إعداد دراسات الجدوى، وخطط الأعمال، والولوج إلى التمويل.
- ربط هذه المراكز بالجامعات، ومؤسسات التكوين المهني، والمقاولات، والوكالات الجهوية للاستثمار.

الالتزام الثالث: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للإدماج

برنامج «شباب من أجل التنمية المحلية»

- دعم إنشاء التعاونيات والمقاولات الاجتماعية التي يقودها الشباب، خاصة في العالم القروي والمناطق الهشة.
- إحداث صندوق خاص بتمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تخصيص برامج تكوين في التدبير والتسويق والابتكار لفائدة التعاونيات الشبابية.
- تسهيل ولوج التعاونيات والمقاولات الاجتماعية إلى الأسواق والصفقات العمومية.
- تشجيع المبادرات الجماعية التي تخلق فرص الشغل وتثمن الموارد المحلية.

الالتزام الخامس: الابتكار وريادة الأعمال

برنامج «جيل الابتكار»

- إحداث حاضنات ومسرعات أعمال في جميع الجامعات والجهات لدعم المشاريع المبتكرة.
- تمويل المشاريع التكنولوجية والرقمية ذات القيمة المضافة العالية.
- إدماج ريادة الأعمال والابتكار والثقافة المالية في مختلف مراحل التعليم والتكوين.
- تنظيم مسابقات وطنية سنوية لتمويل أفضل المشاريع الشبابية المبتكرة.
- دعم تسجيل براءات الاختراع، وحماية الملكية الفكرية، وتسويق الابتكارات المغربية.

الالتزام السادس: تمكين الشباب من المشاركة في التنمية

برنامج «شباب يقود المستقبل»

- التسريع بإخراج المجلس الوطني للشباب و العمل الجمعوي للمساهمة في اقتراح السياسات العمومية الموجهة للشباب وتقييمها.
- تمكين الشباب من الولوج إلى المسؤوليات داخل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمقاولات العمومية وفق مبدأ تكافؤ الفرص.
- دعم المبادرات الشبابية في المجالات الثقافية، والرياضية، والبيئية، والتطوعية.
- تعزيز مشاركة الشباب في إعداد وتتبع السياسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي.
- إصدار تقرير سنوي حول أوضاع الشباب، ومؤشرات التشغيل، والتعليم، وريادة الأعمال، والمشاركة المدنية.

من المساواة القانونية إلى الاستقلال الاقتصادي

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال لا يكتمل إلا بالتمكين الاقتصادي للمرأة، باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فارتفاع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي ليس فقط حقا دستوريا، بل يمثل رافعة حقيقية للنمو، وتعزيز الإنتاجية، وتقوية الطبقة الوسطى، والحد من الفقر والهشاشة. لذلك يلتزم الحزب بإطلاق سياسة وطنية تجعل من المرأة فاعلا اقتصاديا كاملا، وتزيل مختلف العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من اندماجها في سوق الشغل.

الالتزام الأول: مضاعفة مشاركة النساء في سوق الشغل

برنامج «نساء يقدن التنمية»

- رفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء بشكل تدريجي ليبلغ 30 % في أفق سنة 2030.
- إطلاق خطة وطنية لإدماج النساء في القطاعات الصناعية، والرقمية، والفلاحية، والخدمات الحديثة.
- تحفيز المقاولات التي ترفع نسبة تشغيل النساء، خاصة في المناصب المؤهلة ومناصب المسؤولية.
- تعميم خدمات الحضانة وفضاءات رعاية الأطفال داخل الإدارات العمومية والمقاولات الكبرى لتيسير التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.
- تطوير برامج التكوين وإعادة التأهيل لفائدة النساء الباحثات عن الشغل والعائدات إلى سوق العمل.

الالتزام الثاني: دعم المقاولة النسائية

برنامج «رائدات»

- إحداث صندوق وطني لدعم وتمويل المقاولات النسائية والمشاريع التي تقودها النساء.
- تخصيص نسبة من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات النسائية وفق معايير الشفافية وتكافؤ الفرص.
- إنشاء حاضنات ومراكز مواكبة للمقاولات النسائية في جميع جهات المملكة.
- تسهيل ولوج النساء إلى التمويل البنكي، والضمانات، وخدمات المواكبة والتكوين.
- دعم التعاونيات النسائية، خاصة في العالم القروي، وربطها بسلاسل الإنتاج والتسويق الوطني والدولي.

الالتزام الثالث: أجر متساو مقابل عمل متساو

برنامج «المساواة في الأجر»

- تفعيل مبدأ المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي في القيمة داخل القطاعين العام والخاص.
- إلزام المقاولات الكبرى بإعداد تقارير دورية حول الفوارق في الأجور بين النساء والرجال.
- تعزيز دور مفتشية الشغل في مراقبة احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالعمل للقضاء على جميع أشكال التمييز المهني.
- اعتماد تحفيزات للمقاولات التي تحقق المساواة في الأجور وتكافؤ الفرص في الترقية.

الالتزام الرابع: نساء في مواقع القرار

برنامج «القيادة النسائية»

- اعتماد أهداف وطنية لرفع تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.
- تشجيع المقاولات الخاصة على اعتماد سياسات للمناصفة في المناصب القيادية.
- إحداث برامج وطنية لتكوين وتأهيل القيادات النسائية في مجالات الإدارة، والاقتصاد، والسياسة، والابتكار.
- دعم مشاركة النساء في مجالس الإدارة وهيئات الحكامة داخل المؤسسات الاقتصادية.
- إدماج مقاربة النوع في جميع السياسات العمومية والبرامج التنموية.

الالتزام الخامس: بيئة آمنة خالية من العنف والتمييز

برنامج «كرامة المرأة»

- تشديد تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة جميع أشكال العنف ضد النساء داخل الفضاء العام ومحيط العمل.
- إحداث خلايا للاستماع والمواكبة القانونية والنفسية داخل المؤسسات العمومية والجامعات وأماكن العمل.
- تعزيز آليات التبليغ والحماية الفورية للضحايا، وضمان سرعة البت في القضايا المرتبطة بالعنف والتمييز.
- إطلاق حملات وطنية للتحسيس بثقافة المساواة واحترام حقوق النساء.
- إدماج التربية على المساواة ومناهضة التمييز والعنف في المناهج التعليمية وبرامج التكوين.

الالتزام السادس: اقتصاد يحقق المساواة ويستثمر في النساء

برنامج «المناصفة من أجل التنمية»

- إدماج مقاربة النوع في إعداد الميزانية العامة للدولة وتقييم أثرها على النساء.
- قياس الأثر الاقتصادي لمشاركة النساء في سوق الشغل وإدراجه ضمن مؤشرات التنمية الوطنية.
- ربط جزء من برامج الدعم العمومي بتحقيق أهداف المساواة وتكافؤ الفرص.
- تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإطلاق مبادرات التمكين الاقتصادي للنساء.
- إصدار تقرير سنوي حول مؤشرات المشاركة الاقتصادية للنساء، والفجوة في الأجور، وتمثيلية النساء في مواقع القرار.

كرامة المتقاعدين والعدالة بين الأجيال
تقاعد يحفظ الكرامة... وتضامن يضمن المستقبل

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن المتقاعدين ليسوا فئة خارج دورة التنمية، بل هم نساء ورجال أفنوا سنوات عمرهم في خدمة الوطن، ومن حقهم أن ينعموا بحياة كريمة، ودخل لائق، وخدمات صحية واجتماعية تحترم كرامتهم. كما يعتبر الحزب أن إصلاح منظومة التقاعد ينبغي أن يقوم على مبادئ العدالة والاستدامة والتضامن بين الأجيال، بما يضمن حقوق المتقاعدين الحاليين، ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق الأجيال المقبلة.

الالتزام الأول: معاش يحفظ الكرامة

برنامج «المعاش الكريم»

- الرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات بما يضمن العيش الكريم، مع ربطه بتطور كلفة المعيشة ومعدل التضخم.
- مراجعة المعاشات الضعيفة التي تقل عن الحد الأدنى الاجتماعي، وإقرار آلية لتصحيحها تدريجيا.
- اعتماد مراجعة دورية للمعاشات للحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.
- تحسين معاشات الأرامل وذوي الحقوق بما يضمن الاستقرار الاجتماعي للأسر.
- إحداث آلية للتعويض التكميلي لفائدة المتقاعدين ذوي الدخل المحدود.

الالتزام الثاني: إصلاح عادل لمنظومة التقاعد

برنامج «تقاعد مستدام»

- إطلاق إصلاح وطني شامل لأنظمة التقاعد يقوم على الحوار مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- توحيد المبادئ الأساسية لأنظمة التقاعد تدريجيا مع احترام الحقوق المكتسبة.
- تقليص الفوارق غير المبررة بين مختلف أنظمة التقاعد وتعزيز العدالة بين المنخرطين.
- تحسين حكامة صناديق التقاعد وتعزيز شفافية تدبيرها واستثماراتها.
- إحداث مرصد وطني لتتبع التوازنات المالية والديمغرافية لمنظومة التقاعد.

الالتزام الثالث: خدمات اجتماعية وصحية لكبار السن

برنامج «رعاية بكرامة»

- تعميم الولوج إلى الرعاية الصحية المتخصصة في طب الشيخوخة داخل المستشفيات العمومية.
- إحداث مراكز للقرب تقدم خدمات صحية واجتماعية ونفسية وترفيهية لفائدة كبار السن.
- تطوير خدمات المساعدة المنزلية والرعاية لفائدة المسنين في وضعية هشاشة أو فقدان الاستقلالية.
- منح الأولوية للمتقاعدين في عدد من الخدمات الإدارية والصحية العمومية.
- تشجيع الجماعات الترابية والجمعيات على إحداث فضاءات للأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية الموجهة لكبار السن.

الالتزام الرابع: حماية اجتماعية شاملة مدى الحياة

برنامج «الأمان الاجتماعي»

- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع المتقاعدين دون استثناء.
- تعزيز التعويض عن الأمراض المزمنة والعلاجات المكلفة لفائدة كبار السن.
- تبسيط ورقمنة جميع مساطر الاستفادة من خدمات التقاعد والحماية الاجتماعية.
- إحداث بطاقة وطنية موحدة للمتقاعد تسهل الولوج إلى الخدمات العمومية والامتيازات الاجتماعية.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المكلفة بالحماية الاجتماعية لضمان سرعة وجودة الخدمات.

الالتزام الخامس: سياسة وطنية للشيخوخة النشطة

برنامج «جيل الخبرة»

- إعداد استراتيجية وطنية للشيخوخة النشطة تضمن مشاركة كبار السن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تشجيع التطوع ونقل الخبرات والكفاءات من المتقاعدين إلى الأجيال الصاعدة عبر برامج للتأطير والمواكبة.
- دعم التعلم مدى الحياة، والثقافة، والرياضة، والأنشطة المجتمعية لفائدة كبار السن.
- تهيئة الفضاءات العمومية ووسائل النقل لتكون أكثر ولوجا وملاءمة لاحتياجات المسنين.
- إدماج قضايا الشيخوخة ضمن السياسات العمومية وبرامج الجماعات الترابية.

الالتزام السادس: تضامن بين الأجيال من أجل مستقبل مستدام

برنامج «عقد الأجيال»

- اعتماد مبدأ التضامن بين الأجيال كمرتكز لإصلاح أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية.
- تعزيز مساهمة النمو الاقتصادي في تمويل الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها.
- إدماج التغيرات الديمغرافية ضمن التخطيط طويل المدى للسياسات الاجتماعية.
- تشجيع الادخار التقاعدي التكميلي وفق إطار قانوني يحمي حقوق المنخرطين.
- إصدار تقرير سنوي حول أوضاع المتقاعدين، ومستوى المعاشات، وجودة الخدمات الاجتماعية، واستدامة أنظمة التقاعد.

ثقافة حية وهوية منفتحة
الثقافة قوة ناعمة... والهوية المغربية رافعة للوحدة والتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الثقافة ليست قطاعا ثانويا، بل هي ركيزة من ركائز المشروع الديمقراطي والتنموي، وأداة لترسيخ قيم المواطنة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإنتاج الثروة، وإشعاع المغرب إقليميا ودوليا. كما يؤمن الحزب بأن الهوية المغربية، بروافدها العربية والأمازيغية والحسانية والإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، تشكل مصدر غنى حضاري يجب صونه وتثمينه، في إطار وحدة وطنية قائمة على التنوع والانفتاح، واحترام الحقوق الثقافية واللغوية التي كرسها الدستور.

الالتزام الأول: بنية تحتية ثقافية في خدمة جميع المغاربة

برنامج «الثقافة في كل جهة»

- إطلاق برنامج وطني لإحداث وتجديد القاعات السينمائية، والمسارح، والمكتبات العمومية، ودور الثقافة في جميع الأقاليم والجهات.
- إحداث مركبات ثقافية متعددة الوظائف بالمناطق القروية وشبه الحضرية والأحياء ذات الخصاص.
- رقمنة المكتبات الوطنية والجهوية وإتاحة خدماتها مجانا عبر منصات رقمية.
- إعادة تأهيل المآثر الثقافية والفضاءات الفنية وتحويلها إلى مراكز للإبداع والإشعاع الثقافي.
- اعتماد خريطة وطنية للعدالة الثقافية تضمن توزيع التجهيزات الثقافية بشكل متوازن بين الجهات.

الالتزام الثاني: دعم الإبداع والإنتاج الثقافي

برنامج «المغرب يبدع»

- مضاعفة ميزانية دعم الإنتاج السينمائي، والمسرحي، والموسيقي، والأدبي، والفنون التشكيلية.
- إحداث صندوق وطني لدعم الفنانين والمبدعين الشباب والمشاريع الثقافية المستقلة.
- تبسيط مساطر الاستفادة من الدعم واعتماد معايير الشفافية والاستحقاق.
- تشجيع الإنتاج الثقافي الرقمي والمحتوى المغربي الموجه للمنصات الرقمية.
- دعم الترجمة والنشر والتوزيع، وتشجيع القراءة من خلال برامج وطنية موجهة للأطفال والشباب.

الالتزام الثالث: الاستثمار في الثقافة

برنامج «الثقافة استثمار»

- الرفع التدريجي لميزانية قطاع الثقافة لتصل إلى ما لا يقل عن 2% من الميزانية العامة للدولة.
- تشجيع الشراكات بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص لتمويل المشاريع الثقافية.
- إحداث صندوق وطني للاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية.
- اعتماد تحفيزات ضريبية للمقاولات الداعمة للأنشطة الثقافية والفنية.
- تخصيص جزء من ميزانيات التنمية الجهوية للمشاريع الثقافية.

الالتزام الرابع: حماية التراث الوطني وتثمينه

برنامج «ذاكرة المغرب»

- إطلاق خطة وطنية لحماية وتأهيل المواقع التاريخية والمعالم الأثرية والتراث المعماري.
- رقمنة الأرشيف الوطني والمخطوطات والوثائق التاريخية لضمان حفظها وإتاحتها للباحثين.
- دعم الصناعات التقليدية والحرف التراثية وربطها بالاقتصاد السياحي.
- تعزيز تسجيل عناصر التراث المغربي المادي واللامادي على المستويين الوطني والدولي.
- إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني في حماية وتثمين التراث الثقافي.

الالتزام الخامس: الصناعات الثقافية والإبداعية

برنامج «اقتصاد الإبداع»

- إعداد استراتيجية وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية تشمل السينما، والموسيقى، والنشر، والألعاب الإلكترونية، والتصميم، والفنون الرقمية.
- إنشاء مناطق للإنتاج الثقافي والإبداعي داخل الجهات الكبرى.
- دعم المقاولات الناشئة العاملة في الاقتصاد الثقافي والرقمي.
- تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والفنانين.
- تعزيز تصدير المنتوجات الثقافية المغربية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

الالتزام السادس: الأمازيغية رصيد وطني وهوية مشتركة

برنامج «الأمازيغية في صلب التنمية»

- التسريع في التفعيل الكامل للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وفق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي.
- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية تدريجيا في جميع مستويات التعليم، مع تكوين وتأهيل الأطر التربوية اللازمة.
- تعزيز حضور الأمازيغية في الإدارة العمومية، والجماعات الترابية، والمرافق والخدمات العمومية، والفضاءات العامة.
- دعم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي باللغة الأمازيغية، وتشجيع البحث العلمي في مجالات اللغة والثقافة الأمازيغيتين.
- تثمين التراث الأمازيغي باعتباره مكونا أصيلا من الهوية المغربية، وتشجيع المبادرات الثقافية التي تعزز التعدد اللغوي والثقافي.

الرياضة وجودة الحياة...الرياضة من أجل الصحة والشباب والتنمية

يؤمن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأن الرياضة لم تعد مجرد نشاط ترفيهي أو مجال للتنافس، بل أصبحت استثمارا استراتيجيا في الرأسمال البشري، وأداة لتحسين الصحة العامة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وترسيخ قيم المواطنة، ورافعة للتنمية الاقتصادية والسياحية. كما يشكل احتضان المغرب لكأس العالم 2030 فرصة تاريخية لتحويل الرياضة إلى محرك للتنمية المحلية، وخلق فرص الشغل، وتأهيل البنيات التحتية، وترسيخ مكانة المملكة كقطب رياضي إقليمي ودولي.

الالتزام الأول: الرياضة المدرسية والجامعية أساس صناعة الأبطال

برنامج «جيل رياضي»

- تعميم الممارسة الرياضية الإلزامية داخل جميع المؤسسات التعليمية، مع الرفع من عدد ساعات التربية البدنية.
- إعادة تأهيل الملاعب والقاعات الرياضية بالمؤسسات التعليمية، وتجهيزها بالمعدات الحديثة.
- إنشاء بطولات مدرسية وجامعية وطنية وجهوية في مختلف الرياضات، وربطها بمسارات لاكتشاف المواهب.
- إحداث مراكز جهوية للتميز الرياضي لفائدة التلاميذ والطلبة الموهوبين، مع توفير التكوين الرياضي والدراسي المتكامل.
- تعزيز الشراكة بين وزارة التربية الوطنية، والجامعات، والجامعات الرياضية لضمان استمرارية المسار الرياضي للمواهب الشابة.

الالتزام الثاني: بنية رياضية قريبة من المواطن

برنامج «رياضة القرب»

- إطلاق برنامج وطني لتأهيل وبناء الملاعب، والقاعات المغطاة، والمسابح، وفضاءات الرياضة المفتوحة في جميع الجماعات الترابية.
- تخصيص استثمارات لفائدة الأحياء الشعبية والمناطق القروية التي تعاني من نقص التجهيزات الرياضية.
- اعتماد معايير الولوج الشامل لضمان استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من جميع المرافق الرياضية.
- رقمنة تدبير المنشآت الرياضية لضمان حسن استغلالها وصيانتها.
- تشجيع الشراكة مع الجماعات الترابية والقطاع الخاص في إنجاز وتدبير المرافق الرياضية.

الالتزام الثالث: الرياضة النسائية رافعة للمساواة

برنامج «المرأة والرياضة»

- دعم الأندية والجمعيات الرياضية النسائية وتوفير موارد مالية مستقرة لتطويرها.
- تحسين ولوج الفتيات إلى البنيات الرياضية داخل المدارس والجامعات والأحياء.
- تشجيع مشاركة النساء في التسيير الرياضي، والتحكيم، والتدريب، والإدارة الرياضية.
- تنظيم برامج وطنية لتوسيع ممارسة الرياضة النسائية، خاصة في المناطق القروية.
- إطلاق حملات تحسيسية لترسيخ ثقافة المساواة في الولوج إلى الأنشطة الرياضية.

الالتزام الرابع: الرياضة أسلوب حياة

برنامج «المغرب يتحرك»

- إطلاق استراتيجية وطنية لتشجيع ممارسة الرياضة لجميع الفئات العمرية.
- إحداث مسارات للمشي والجري والدراجات، وفضاءات رياضية مفتوحة داخل المدن والجماعات الترابية.
- إدماج النشاط البدني ضمن برامج الوقاية الصحية ومكافحة الأمراض المزمنة.
- دعم الجمعيات الرياضية المحلية وتنظيم تظاهرات رياضية مجتمعية بشكل منتظم.
- تشجيع المقاولات والإدارات العمومية على اعتماد برامج للنشاط البدني لفائدة العاملين.

الالتزام الخامس: مونديال 2030 في خدمة التنمية

برنامج «إرث 2030»

- إعداد استراتيجية وطنية لاستثمار المنشآت الرياضية التي سيتم إنجازها أو تأهيلها في إطار كأس العالم 2030 بعد انتهاء التظاهرة.
- ربط المشاريع الرياضية بمخططات التنمية الجهوية، بما يضمن خلق فرص شغل وتنشيط الاقتصاد المحلي.
- تطوير السياحة الرياضية واستقطاب التظاهرات القارية والدولية بشكل منتظم.
- تشجيع المقاولات المغربية على الاستفادة من المشاريع والاستثمارات المرتبطة بمونديال 2030.
- تحويل المدن المستضيفة إلى أقطاب دائمة للرياضة، والثقافة، والاقتصاد، والابتكار.

الالتزام السادس: حكامة رياضية حديثة

برنامج «رياضة فعالة»

- مراجعة حكامة الجامعات الرياضية وتعزيز الشفافية وربط الدعم العمومي بمؤشرات الأداء والنتائج.
- إرساء نظام وطني لتقييم السياسات الرياضية وتتبع أثرها على الصحة والتنمية.
- تطوير التكوين في مهن الرياضة، والإدارة الرياضية، والطب الرياضي، والتسويق الرياضي.
- دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات الرياضة والتغذية والأداء الرياضي.
- إحداث مجلس وطني للرياضة يضم مختلف الفاعلين لتنسيق السياسات الرياضية واستشراف مستقبل القطاع.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏⵜⵣⵎⵓⵔⵜ ⵉⵣⵢⵓⵔⵏ ⵣⵓⵎⵓⵍⵉ